(المادة الثالثة عشرة) ينظر الحزب في قانون تعديل الاراضي على الوجه الذي ينمي الثروة العامة وفي تحضير القبائل البدوية لاجل تنمية الثروة وترقية الامة

(المادة الرابعة عشرة) يكون في كل ولاية لغتان رسميتان التركية واللغة المحلية

(المادة الخامسة عشرة) يجب تعميم التعليم في كل ولاية بلغة أهلها

(المادة السادسة عشرة) أهل كل ولاية يؤدون الخدمة العسكرية في ولايتهم ويكون عسكرها على قدم الاستعداد للدفاع عنها زمن السلم وأما سوق الجنود في زمن الحرب فهو منوط بنظارة الحربية وحينئذ يجب على المجلس العمومي ان يتخذ الوسائل للدفاع عن الولاية

حديث كامل باشا

مع مؤسس المؤيد

تلقى السيد علي يوسف مؤسس المؤيد حديثا سياسيا عن كامل باشا في حالة الدولة في وزارته الاخيرة وما بعدها فنشرها في مؤيد هذا اليوم (سلخ ربيع الأول) فرأينا أن ننقل معظمه لأنه في معنى الرسمي القطعي. والعنوانات لمؤسس المؤيد قال:

تشرفت بمقابلة شيخ السياسة العثمانية أول أمس بأوتيل سيراميس . وهذه سلسلة الحديث :

(١) هل هناك غرامة حربية

س ـ مولاي ، ان الاخبار التي تحملها الينا الشركات البرقية عن الصلح سيئة جدا فقد كانت المشكلة في السابق منحصرة في مسألة ترك أدرنة لحكومات البلقان وتراها الآن قد انتقلت الى طور آخر وصارت تظهر لنا أمور جديدة مثل مسئلة الغرامة الحربية فما هي يا ترى نتائج هذه الاحوال ؟

ج ـ ماذا أقول ياسيدي . الحكم لمن غلب. أمّا من جهة الغرامة الحربية فالذي أظنه أن الدول العظمى التي تعرف حالتنا المالية لا توافق البلقانيين الحربيين على مطامعهم من هذه الجهة ، لان اجابتهن البلقانيين الى هذا الطلب يؤدي الى أضطراب الثقة المالية في الدولة فتسقط بذلك أسعار سندات الديون العثمانية التي كل حاملها من الاوربيين فيلحقهم من وراء ذلك ضرر عظيم ، وبديهي ان الدول العظمى لا تتوسط

فائدة البلقانيين فيما فيه ضرر الاوربيين . وأنا أعتقد أن هذه الدول تلاحظ ان أقساط هذه الغرامة اذا دفعت للبلقانيين عاماً بعد عام ستستهلك كل فائدة تأتي من وراء ماوعدتها به دول أوروبا من المساعدات المادية والادبية للاطمئنان على مستقبلها وحينئذ لا يبقى لنا ماتفقه على عمار بلادنا واصلاحها فتكون مساعدات الدول التي وعدت بها من قبيل المساعدة للبلقانيين لانا . وعلى كل حال فان حاجتنا الى الصلح ظاهرة كالشمس في رابعة النهار

(٢) ماهو الباعث على ذلك الانقلاب

س ـ اذا كان هذا مبلغ حاجتنا الى عقد الصلح فأي فائدة كانت جمعية الاتحاد والترقي تؤمل أن تحصل عليها من وراء الثورة التي أثارتها ضد الصلح ؟

ج ـ الغاية الاولى لجمعية الاتحاد والترقي من ذلك هو التربع في دست السلطة . أما فائدة أو ضرر استمرار الحرب فتلك مسئلة ثانوية في نظر الجمعية . ولو كان هنالك أقل عمل في الفوز والفائدة لكانت وزارتنا تستمر في الحرب الى النهاية

ولعمري ان حسابنا لم يخطئ قطعاً . وكيف كان يجوز لنا ترجيح الاستمرار في الحرب والتقارير العسكرية التي كانت تعرض من قواد الجيش على مجلس الوكلاء بواسطة وكيل جلالة السلطان في القيادة العامة كانت ـ مع التصريح باستعداد الضباط والجنود للموت في سبيل الوطن ـ خالية من كلمة واحدة تشف عن الامل في النجاح ، بل القواد يصرحون على العكس بترجيح جانب الصلح على الاستمرار في الحرب . واذا كانت وزارتنا قد خدعت في فهم حقيقة ماقلناه في معنى واحد هو تقدير شكري باشا للمؤن وكم تكفي لتقاوم حامية أدرنة الاعداء المحاصرين لها ، فانه حدد الوقت الذي سيضطره فيه نفاد الارزاق لتسليم أدرنة بأقصر مما ظهر بعد ذلك (١) . ولو كنا علمنا هذه الحقيقة كما هي لما عجلنا بالموافقة على اقتراح الدول العظمى ، ولكانت وزارتنا صححت اعتقادهن في هذا الباب واطلبت منهن أن يدخلن تعديلا جديداً على اقتراحهن

(٣) أدرنة قطب رحى المخابرات

س ـ هل لكم يا مولاي أن تتفضلوا ببيان الحوادث التي تعد تتمة لهذه الحرب صوناً للحقيقة أن يتناولها التاريخ على غير وجهها ؟

(١) المنار : يرجح كامل باشا ان سبب غلط شكري باشا في تقديره هو انه أخبر الحكومة أولا بما عنده ثم ظهر له مخازن المؤنة والذخيرة لم يكن رآها ولا علم بها فان أدرنة قد حصنت من عهد السلطان عبد الحميد . وجاء في بعض الجرائد انه وصل اليها ذخائر مهربة بمساعدة النمسة

ج ـ أجل ، ان هذا الامر مهم جدا في الحقيقة . معلوم أن أدرنة لم يكن في الامكان انقاذها من حصارها بالقوة العسكرية . وكانت الدول العظمى ترى أنه قد قضي على هذه المدينة بالسقوط لنفاد أرزاقها ولذلك أرسلت الينا مذكرة اجمالية تصمم لنا فيها بلهجة حازمة أن ترك أدرنة للمتحالفين وأن نفوض أمر الجزر لانصافها أما مجلس الوكلاء فقد رأى بعد التفكير في كل الطرق أنه لا مندوحة عن قبول طريق الصلح حيث لم يكن ثمة تدبير آخر . وقبل يوم واحد من حدوث تلك الجناية عقد في السراي السلطانية مجلس عمومي صدق على ضرورة الصلح بعد أن اطلع على حقيقة موقفنا . ومع ذلك فانه لما كان لأدرنة شأن عند عموم الاهالي و من المنتظر أن تركها للاعداء صلحا يستلزم هياج الافكار والخواطر ، ولا يخفى أن العامة التي لا تطلع على حقائق الاحوال من قرب وبعا تهيج على الحكومة ـ لذلك لم تقدم هيئة الوزارة على تحمل هذه المسؤلية وقررت أن توضع لأوربة هذه المحذورات في جوابها . وبما أن السير ادوارد غراي ناظر خارجية انكلترا كان قد اقترح على مندوبي الباب العالي أن تكون أدرنة في منطقة على الحياد وأن تكون معفاة من الرسوم الجمركية فنحن قد وافقنا على جعل أدرنة على الحياد وعلى اعفائها من رسوم الجمرك ولكننا اشترطنا أن تبقى تابعة للدولة العلية فرفض مندوبو البلغار قبول ذلك وأحيلت المسألة على مؤتمر السفراء فلم تنتج مذاكرات المؤتمر شيئا

(٤) جواب الباب العالي بوصفه على مذكرة الدول

ثم قال فخامته : ولما أردنا أن نجيب على مذكرة الدول قررنا أن نوافق على جعل أدرنة بلداً اسلامياً كما كانت وأن تكون هي وضواحيها مستقلة وعلى الحياد بشرط أن لا تطالبنا الدول الباقية بعد ذلك بشيء جديد . أما حاكم أدرنة فطلبنا أن يكون مسلما مهما كانت جنسيته وأن تنتخبه الدول الموقعة على معاهدة برلين (والدولة العلية احدى هذه الدول بالطبع) وحينئذ فان الباب العالي مستعد لتجريد أدرنة من حاميتها وذخائرها الحربية . وانما رجحنا هذا الحل لما كنا لاحظناه من المخاطر من وراء استمرار الحرب وقد تركنا للدول العظمى أمر تعيين حدود الاراضي التي ستتبع المتحالفين

أما مسئلة الجزر فقد قلنا في الجواب عنها اننا واثقون من انصاف الدول العظمى

وأنها ترى لزوم ابقاء هذه الجزر تابعة للدولة العلية لقربها من سواحل الاناضول العثمانية . وحيث ان بلاغ الدول كان يحتوي على وعود منها معاونة الدولة مادياً ومعنوياً لرقي وعمران الممالك العثمانية وزيادة قوتها فقد قرر مجلس الوكلاء أن يذكر في جوابه على مذكرة الدول كيف هو يتلقى تلك الوعود الحسنة التي تدعو علينا حسائرنا : ثم استحسنا أيضا أن يدرج في ذلك الجواب أننا نعتمد كل الاعتماد على الدول العظمى في أن ترفع — بعد زوال الروم ايلى تقريباً من بدنا — كل القيود التي قيدتنا بها المعاهدات القديمة التي كانت أمضيت في تركية أوربا. وأن يسمح للدولة باطلاق الحرية في معاملاتها الاقتصادية وفقاً لما هو جار بين الدول العظمى نفسها

(٥) لم يبلغ الجواب رسميا

على هذا الضبط حررت صيغة جواب الباب العالي باللغة الفرنسوية على أن يبلغ في مساء ذلك اليوم (٢٣ يناير) الى سفراء الدول

(٦) هجوم جماعة الاتحاد والترقي على الباب العالي

وبينما كان مجلس الوكلاء يمعن النظر في ترجمة مسودة الجواب هجمت شرذمة قليلة اختلالية من جمعية الاتحاد والترقي بصورة وحشية على الباب العالي وحاولت أن تدخل غرفة مجلس الوكلاء فبادرهم ناظم باشا لمنعهم ويسكن جأشهم فقتلوه في الحال واضطر حينئذ بقية الوكلاء أن يدخلوا غرفاً أخرى ينتظرون فيها مافا يكون. أما أنا فقد لبثت في غرفة الصدارة ومعي حضرة فؤاد بك باشكاتب المابين الذي جاءني حاملا بعض ارادات ملوكانية وعلمت حينئذ أن الثائرين ملأوا الباب العالي اعتداء وأنهم قتلوا أيضاً ستة من الياورية والحجاب الذين قاموا بواجب المحافظة على الوكلاء والدفاع عنهم وعلمت كذلك أن اثنين من الثائرين قد قتلا في هذه الحادثة. وفي خلال هذه الفاجعة قفل فؤاد بك راجعاً من حيث أتى . ثم دخل علي شرذمة من الضباط لاأعرفهم ومعهم أشخاص آخرون بألبسة ملكية فتقرب مني جمور منهم وقال : « ان الخواطر خارج الباب العالي متهيجة تهيجاً عظيما »

وطلب مني أن أكتب استقالتي فتحققت وقتئذ أن جميع تلك الفعال الجنائية انما كانت وسيلة فقط ليحصل الاتحاديون على أزمة السلطة . وأنهم لاقصد لهم في القتل من أحد

(٧) استقالة فخامته

وقد خطر ببالي أنني لو ترددت في أمر الاستقالة لتجرأ الثائرون على الايقاع بي حتى يتسنى لهم انحلال مقام الصدارة . فبناء على اصرار الضباط استقلت وكتبت

عريضة للحضرة السنية الملوكانية التمست فيها بلا تردد اعفائي من منصب الصدارة ولم يمض ساعة الا وجاءني رئيس قرناء الحضرة السلطانية مبلغاً عن لسان مولانا السلطان الاعظم كدوه من هذه الواقعة وراجياً أن لا أترك الباب العالي خلواً من الحكومة ريثما تظهر نتيجة الحال . فامتثالا لأمر جلالته وانتظاراً للنتائج بقيت على كرسي الصدارة منتظرا .

وفي خلال ذلك كان يدخل ويخرج أناس كثيرون ومنهم طلعت بك وأنور بك ثم عمر ناجي بك مبعوث قرق كليسا سابقاً المسعود من أركان الجمعية فتقرب هذا مني قائلا : « مولاي ان شاء الله أنتم تنقذون الدولة في هذا المقام كثيراً . ونحن جميعاً محتاجون اليكم . وسنكون مطيعين لاوامركم . » وقد أراد بهذا الكلام مداهنتي فقلت له : « لاحاجة لي بالصدارة فقد سبرت طالع الدولة وحسبي ماسبق » وبهذه الكلمة صرفته عني

(٨) الاعيب أنور بك

ثم جاءني أنور بك متظاهراً بحيرة واندهاش وقال: « اني كنت في تمرين العسكر، وفي أثناء الطريق أخبرت بالواقعة » هذا ما قاله لي في حين أنه كان قد تواتر ساعتئذ في الباب العالي أنه من جملة الذين قتلوا ناظم باشا

وبعد ساعة من الزمان اجتمع عليّ شيخ الاسلام وآخرون من الوكلاء واحداً بعد آخر

(٩) تعيين الصدر الجديد

وعقب ذلك نصب محمود شوكت باشا صدرا أعظم وجاء الى الباب العالي مع شيخ الاسلام الجديد . وبعد أن تلي الخط السلطاني على رأس السلم جاء محمود شوكت باشا الى الغرفة العمومية مستقبلا تبريكات المهنئين ثم شرع في الترتيبات اللازمة

وبعد نصف الليل اجتمع بي خلفي في غرفة أخرى فتفاوضنا هنيهة في الاحوال الحاضرة . وعلى هذه الصورة بقيت هزيعا من الليل ولكثرة الازدحام لم يمكن ايقاد مدافئ الغرف مع شدة البرد وكثرة الامطار . وظللت جثث القتلى هناك ولذلك لم أتمكن من مغادرة الباب العالي الا بعد الساعة الثالثة بعد نصف الليل فأثر البرد فيّ شديداً في جسمي حتى أصابني حمى ارتفعت درجتها الى ٣٩ (درجة) وقد زارني سفراء الدول العظمى في منزلي فشكرت مساعيهم واعتذرت لهم بالواسطة من قبولهم . وبعد معالجة دامت عشرة أيام عادت الي صحتي فاشار علي الاطباء بتبديل الهواء . وفي

الحقيقة كنت قد تعبت للازمني الباب العالي ليل نهار مدة ثلاثة أشهر تقريباً — أي منذ نشبت الحرب — فكنت مستمراً طول هذه المدة على الاشتغال بهام الامور فأنهك العمل جسمي ولذلك وافقت رأي الاطباء وجئت الى القطر المصري على احدى بواخر الشركة الخديوية

(١٠) دخول سعيد باشا في الوزارة الجديدة

أما محمود شوكت باشا فانه في اليوم الثاني من صدارته شكل وزارته . ولما جاءه سعيد باشا مهروكاً ومباركاً له فوزه انتخبه محمود شوكت باشا رئيساً لشورى الدولة وباشر العمل بوظائفه

(١١) سقوط الوزارة الجديدة في الترك

ومن الاتفاقات الغريبة أن الوزارة الجديدة كانت تحسب أن الوزارة السابقة قد أبلغت جوابها الى الدول موافقة على طلبهن مذعنة لشروط الصلح كما طلبتها الدول . ولكن لما رأت الوزارة الجديدة أوراق مجلس الوكلاء علمت أن كل ذلك لم يكن . وأن اللائحة الجوابية لم تعط . وأنه لم يكن ثمة مندوحة لسلامة الدولة غير طريق الصلح فاسقط في يدها وبعد مفاوضة دامت يومين رأت أن تقسم مدينة أدرنة الى شطرين بينهما نهر مريج اعتبرته حداً فاصلاً . فالشطر الذي فيه الطوابي والاستحكامات أرادت أن تعطيه للبلغار والشطر الثاني طلبت أن يبقى للدولة العلية . ثم طلبوا في مبحث التعويضات إلغاء العهود القديمة ومكاتب البريد الاجنبية الى غير ذلك من الشروط مظهرين بذلك ميلهم الى الصلح .

(١٢) كيف عادت الحرب

فلما علم هذا في لوندرة اتبع البلغار — على ما جاء في الصحف — خطة أخرى فقالوا لا سبيل لهذا كرة مع هيئة ثورية اذ بعد ذلك ذلا لهم — أي البلغار — وأمروا القائد الاول للجيش البلغاري باستئناف الحرب وفقاً لما قرر في صوفيا . وعليه اضطر العسكر العثماني للمقابلة

على هذا استمر الحرب الذي كان قد انقطع (كذا) في اليوم الرابع عشر من شهر كانون الاول (٢٧ دسمبر سنة ١٩١٢) فاستشهد في هذه المدة ألوف ومئات ألوف من شدة القر وفتحت أبواب جديدة للنفقات فصرف حتى الآن بضعة ملايين من الجنيهات واشتدت الازمة المالية حتى وصلت غايتها وظل المأمورون والمستخدمون والمردودون الى المعاش والارامل والايتام بل جميع المحتاجين بغير معاش فأصبح هؤلاء المساكين على شفا جرف الهلاك

١٣ الصيد في الماء الملح

وقد بيعت أملاك أميرية بأثمان بخسة ، ثم أعطي زيد وعمرو — خلافاً لكل قانون ولكل قاعدة — كثيراً من الامتيازات ولم يمكن مع هذا كله سد الرمق

فهذا أيها الاستاذ نتيجة ما جناه الاتحاديون بوضع أيديهم على أزمة الحكومة بسائق علمهم فيها . ولا أدري ماذا يكون مجرى الحال في المستقبل مع فقد الامن على أن العناصر العثمانية أخذت تنتبه الى انتهاج المناهج التي تأمن بها على مستقبلها . أما الامم ذات العلاقات الاقتصادية والتجارية ببلادنا فهي لا تألو جهداً في الذب عن مناقعها . والله أسأل أن يحسن العاقبة اه المراد من الحديث وله في المؤيد تتمة في مشروعية الحكومة الحاضرة وعدم رغبة كامل باشا في العود الى الوزارة

﴿ اللامركزية الادارية ، حياة البلاد العثمانية ﴾

جربت الحكومة المركزية العثمانية عدة قرون بالحكم المطلق وخمس سنين بالحكم الدستوري النيابي فلم تفلح ، وكانت خمس سنين منها دستورية ، أسرع الى التخريب من خمس مئة سنة استبدادية ، فظهر لكل ذي بصيرة ان هذه المملكة المؤلفة من أقطار متنائية الارجاء ، مختلفة العناصر في اللغات والعادات ، والتقاليد والاخلاق ، لا يمكن ان يحسن ادارتها الداخلية أفراد من عنصر واحد من عناصرها يتربون ويتعلمون في عاصمتها من علوم الافرنج ولغاتهم وقوانينهم ما يريدون الاستعانة به على ادارتها مع جهلهم بلغاتها وسائر شؤونها ، ويجعلون جميع مصالحها مرتبطة بالعاصمة البعيدة عن أكثرها ، والتي يجهل لغتها (التركية) السواد الاعظم من أهلها ، بحيث اذا أراد رجل عربي ان يفتح مكتب أهلياً في ذروة جبل من اليمن لا يبيح له نظامها فتحه الا اذا كتب الى العاصمة باللغة التركية يستأذن بذلك وجاءه الاذن ولن يجيئه الا اذا كان يعلم بالتركية ولن يجد من يعلم بها ، واذا هدم مكان للحكومة في أبعد أرجائها لا يجوز بناؤه ولا ترميمه الا بعد استئذان العاصمة وورود الاذن ، ولن يرد اذا اهتموا به الا بعد عدة شهور وإلا فعدة سنين

أكبر ما استفاده العثمانيون من اعلان الدستور جواز ابداء آرائهم في حكومتهم ومصالحهم ، وقد صرح بعضهم في السنة الاولى للدستور بأنه لا يستقيم أمر هذه المملكة الا بالادارة اللامركزية ، ولكن الجمهور صبروا على حكم المركز مع اشتداد وطأته بفلو الاتحاديين واسرافهم فيه ، فرأوا من بوادر نتيجته ان الاتحاديين وجهوا قوة الدولة

كلها لقتال عساكرها وتذليلهم فتكلوا بالارنؤط وعرب اليمن والعسير والكرك وحوران، وأضاعوا طرابلس الغرب فالولايات الاوربية العثمانية كلها، واضطروا الى الاعتراف باستقلال امام اليمن في بلاده وعرضوا مثل ذلك على السيد الادريسي في عسير، فكان كلما حدثت حادثة من هذه الحوادث يقتنع كثيرون من أهل البصيرة والرأي بان عدم المركزية خير وأبقى لهذه الدولة فان لم تبادر اليه اضمحلت اضمحلالا، وانحلت انحلالا

وقد كان أكبر الشبهات التي يغالط بها المتمتعون بالمركزية العامة وأشياعهم أن اللامركزية تمزق الدولة فيسهل على الاجانب ابتلاعها، ولكن أهل المعرفة والحجة قد بينوا الحقائق للجمهور فلم يعد يغتر بهذه المغالطة مع المتمتعين بلذة السلطة المركزية وعظمتها وأموالها الا منافق متملق لهم ليشاركهم في بعض ما يتمتعون به، أو جاهل غلاب يتابع كل أحد على رأيه.

تكشف هذه الشبهة بكلمة واحدة وهي: ان المطلوب هو اللامركزية الادارية، وهو لا دخل له في السياسة الخارجية ولا في الحربية. وحفظ البلاد من استيلاء الاجانب عليها انما يكون بالقوة الحربية أو الوسائط السياسية، ولا نعلم ان أحداً ينازع العاصمة فيهما. على ان مسألة طرابلس الغرب وحرب البلقان قد أثبتا لكل ذي عقل وفهم أن حكومة الاستانة لا تقدر أن تصد أية دولة من الدول الكبرى عن امتلاك ما تطمع فيه من بلادها، فعلم من لم يكن يعلم أن بقاء ما بقي للدولة منوط أمره بالدول الكبرى ان شاءت أن تقسمه بينها فعلت، وان شاءت أن تتركه فعلت، والثاني هو المرجح عندنا الآن لما بيناه في موضع آخر من هذا الجزء، ولا دخل فيه لشكل ادارة الولايات ألبتة. بل نقول إن جعل ما بقي تحت نفوذهن بالوسائل المالية أو السياسية وهو الخطر المنتظر لا يتم لهن بسهولة الا مع بقاء الحكومة المركزية اذ يكفي ارضاء اثنين أو ثلاثة أصحاب النفوذ في مجلس الوكلاء لاخذ كل ما تريده أوربة من الامتيازات والاراضي العثمانية، ورهن موارد الدولة، ولا يسهل هذا مع اللامركزية لانه يتوقف على اقناع مجالس الولايات ثم العاصمة. فالخطر كل الخطر على البلاد انما هو من الحكومة المركزية ولا سيما اذا كانت السلطة بيد جمعية الاتحاد والترقي

حزب اللامركزية، ولجان الاصلاح السورية

نشرنا في هذا الجزء بيان هذا الحزب وبرنامجه السياسي، وهو مؤلف من طائفة من أولي البصيرة والرأي وحملة الاقلام من العثمانيين المقيمين في مصر. وقد

تألفت في سورية عدة لجان للتشاور في طلب الاصلاح على أصول اللامركزية الادارية وان لم يذكر هذا الاسم فيها ، وكانت حكومة العاصمة على عهد وزارة كامل باشا راضية من هذه الحركة ومؤيدة لها . وكان أعمل تلك اللجان لجنة بيروت فانها انتخبت انتخاباً قانونياً فكانت مؤلفة ٨٦ عضواً من خواص الطوائف كلها وستذكر لأعمالها في الجزء الآتي

والذي يسر في مجموع هذه المطالب وهذه الحركة المباركة أن شاء الله هو انها صادرة عن الشعور بالحاجة اليها المشترك بين المسلمين وغيرهم . وأنها كانت أفضل مجال من مجالي الاتفاق والالفة بين الجميع ، وقد ظهر ذلك في بيروت بصفة لم يسبق لها نظير ، ولا أستثني ما كان عقب اعلان الدستور فان تلك نشوة عارضة لا يمتد بمثلها ولا يوثق بدوامه .

وقد توهم بعض الناس أن هذه الحركة كانت بتحريض أفراد من الاذكياء يمكن استمالتهم بالمناصب والوظائف والوعود فاغترت بذلك جمعية الاتحاد والترقي ووجهت همتها الى استمالة هؤلاء الافراد أو استمالة من تظن ان تركهم لطلب الاصلاح يتبعه ترك غيرهم ، وسترى الجمعية انها مخطئة وان كل من تستطيع استمالته يسقط من نظر اخوانه فلا يبقى له عندهم قيمة ولا تأثير ، كما ظهر مثل ذلك لعبد الحميد الذي اتبع هذه السياسة من قبل

وكتب الينا والى الناس آخرين ان الجمعية تريد إرسال وفد الى سورية لأجل التفريق بين طلاب الاصلاح وإيقاع الشقاق بين المسلمين والنصارى . وربما تستعين على ذلك ببعض جرائد المنافقين التي تمدها بمالها ونفوذها ، فان الجمعية على عداوتها لكل مايفيد الاسلام صارت تستخدم اسم الاسلام لتأييد نفوذها ، والمرجو من عقلاء إخواننا اليونانيين عامة وأصحاب الجرائد الرشيدة منهم خاصة ، أن يكونوا إلبا واحداً على من يسعى للتفريق بينهم بقول أو عمل ، وان يحذروا من كل جريدة عرفت بالانتصار للاتحاديين أو تنشأ لترويج سياستهم ، واذا ظهرت لهم جريدة عربية في الاستانة فليكونوا منها على حذر ، ولا سيما اذا استخدم لها قلم شيطان التفريق السفيه المشهور

وقد جاء في بعض جرائد أمريكة ان لعزت باشا العابد يدا في هذه الحركة وانني أجزم على علم بأنه لم يكن له ولا لغيره من المقيمين في خارج البلاد السورية والمصرية يد في ذلك ولا رأي البتة ، ويتبع ذلك أنه ليس لأحد منهم نفوذ ولا تأثير في ذلك

﴿ تمليك الشخص المعنوي في الدولة العلية ﴾

جاء في البرقيات العامة من الاستانة انه قد صدرت الارادة السنية بجواز تمليك الشخص المعنوي . قال المؤيد في تعليقه على هذه البرقية « وكان السلطان السابق ممتنعاً كل الامتناع من أن يفعل هذا فتلا كان لا يجوز لشركة عثمانية أو أجنبية أن تملك واذا كان لا بد من هذا فكان التمليك باسم رئيس الشركة والملك لا ينتقل للشركة فانها في معاملات الحكومة فكانت الشركات تأبى أن تأخذ ملكا باسماء رؤسائها خوفاً من انحلال الملك عنهم الى الحكومة متى توفوا ولا وارث لهم

« وكان هذا المنع حق لانصبح الشركات مستعمرات أجنبية ذات ملك واسع في البلاد ينتهي أمرها الى مثل ما انتهت اليه الشركات الانكليزية في الهند أو الهولاندية في الترنسفال أو البلجيكية في الكونغو

« أما الآن فقد أجيز تملك الشخص المعنوي ويخشى أن لا يكون هذا الشخص المعنوي مقيداً بقيد العثمانية لانه اذا لم يكن كذلك أمكن لمثل شركة سكة حديد الاناضول الالمانية مثلاً أن تملك الاراضي الواسعة حولها فتصبح مستعمرات ألمانية ومثل ذلك يقال في الشركات الانكليزية والفرنساوية في بغداد والبصرة وسوريا وفي الشركات التي تنشأ من كل دولة أخرى

« ولهذا هرع الى الاستانة منذ أسبوعين ماليون كثيرون كانوا يتطلعون الى أراض واسعة في البلاد العثمانية ولا يستطيعون شراءها بواسطة الشركات لانهم رأوا الفرصة سانحة لهم . وبعض هؤلاء يؤملون ان جمعية الاتحاد والترقي تأخذ أملاكا واسعة باسم شخصها المعنوي وتبيعها لهم سريعاً بثمن موافق

« ولكننا مع هذا كله نؤمل أن نرى في نص الارادة السنية ما يقيد الشخص المعنوي بقيد العثمانية حتى يزول الخطر الذي كان يخشاه السلطان عبد الحميد » اهـ

(المنار) هذا الخبر يدل على ما أثبتنا عن مقاصد الاتحاديين المالية من قبل . وهو أخوف ما نخافه من سياستهم المالية . فنسأل الله السلامة

﴿ يجب اصلاح الاغلاط الآتية في الجزئين الاول والثاني ﴾

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٨٩	١٠	الى يختم	أن يختم
٩٥	٩	أو يأتي أمر ربك	أو يأتي ربك
١٠٠	٤	السواء	السوداء
١٠٢	١٥	لو اجتمعت	لئن اجتمعت